

الى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

معايير اختيار المؤسسات الصحفية من أجل المواكبة الإعلامية لعدد من الوزارات والإدارات العمومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
مما لا شك فيه أن تَوَاصُلَ الهيئات العمومية، بجميع أصنافها، مع الرأي العام الوطني هو واجب يستمد مشروعيته من حق المواطنين والمواطنات في المعلومة. كما أن تَوَاصُلَ الوزارات والإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، وحتى الجماعات الترابية، هو مسألة تندرج ضمن صميم الممارسة الديمقراطية التي من مبادئها الأساس الشفافية. وبهذا الصدد، توجد في كل منظم، بالنسبة للهيئات العمومية، وحدات إدارية مكلفة بالتواصل. وهو أمر محمود من حيث المبدأ والغاية.
على المستوى العملي، تلجأ الوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية إلى التعاقد، بطريقة أو بأخرى، بأغلفة مالية متفاوتة، مع مؤسسات إعلامية خاصة، سمعية أو بصرية أو رقمية أو مكتوبة، من أجل نشر الإعلانات والقيام بحملات تواصلية، وكذا من أجل المواكبة الإعلامية للهيئة العمومية المعنية على مدى قريب أو متوسط قد يمتد لسنوات متعددة.
وإذا كان الأمر لا يطرح أي مشكلة من حيث المبدأ، فإن تدبيره على أرض الواقع يطرح أكثر من تساؤل. لا سيما من حيث المعايير والشروط الموضوعية والقانونية والمهنية، ومن حيث تكافؤ فرص المؤسسات الإعلامية في الولوج إلى طلبات الخدمة ذات الصلة، بما يشكله ذلك من مصدر تمويلي مهم لمواصلة الحياة بالنسبة لعدد من هذه المؤسسات الإعلامية.
وعليه، نسألكم، السيد الوزير المحترم، في إطار شفافية إنفاق المال العام، حول الإجراءات التي ستتخذونها من أجل دفع كافة الوزارات إلى نشر وتعميم أسماء المنابر الإعلامية التي تتعاقد وتتعامل معها، مع المبالغ المالية المرصودة لذلك؟ ونسألكم أيضاً حول الإطار القانوني والتنظيمي الذي يوطر عملية منح خدمات إعلامية من طرف الإدارات والوزارات العمومية إلى مؤسسات صحفية؟ كما نسألكم حول مدى وحدة وموضوعية شروط انتقاء مؤسسات إعلامية دون غيرها في هذا الشأن؟ كما نسألكم عن التدابير التي تعتزمون اتخاذها، بمعية الوزارات الأخرى المعنية، من أجل تنظيم هذه المسألة وإحاطتها بتوحيد المسطرة وبالشفافية وتكافؤ الفرص المطلوبين؟
وتقبلوا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني